التدخل الأجنبي في ظل الثورات العربية؛
التأصيل النظري للفوضى الخلاقة الرتبة

ساعو حورية، أستاذة مساعدة،

جامعة الشلف، الجزائر.

مقدمة:

تباينت النظرة في دوافع وأسباب التغييرات التي تحدث في المنطقة العربية، فهناك من وضعها في خانة انتفاضات شعبية للتخلص من نظم بوليسية استبدادية، ومنهم من وضعها في إطار المشروع الأمريكي " الشرق الأوسط الجديد" و الفوضى الخلاقة التي سوقت لها الولايات المتحدة الأمريكية، وأعلنت عنها كونداليزا رايس بعد احتلال العراق كونه عد بوابة للتغيير في المنطقة.

وهذا يضعنا أمام تساؤل مهم، هل أن الحراك الشعبي والاحتجاجات نتيجة تأثير عوامل داخلية، أم أن الولايات المتحدة الأمريكية ومن وراءها الدول الغربية تسعى إلى تفتيت المنطقة إلى كانتونات عرقية وطائفية؟

سنحاول في هذه الدراسة التركيز على ما إذا كان للولايات المتحدة دور في تأجيج الحراك الشعبي من خلال تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور هي:

أولا: تطور مفهوم التدخل: من حق ، واجب ، مسؤولية

ثانيا: التأصيل النظري لنظرية الفوضى الخلاقة

ثالثا: الثورات العربية بين الفوضى الخلاقة والإرادة الشعبية

أولا – تعريف التدخل الأجنبي:

قبل التطرق إلى مختلف التعاريف لابد من الوقوف على المصطلحات المتعلقة بشأن التدخل كما وردت في كل من اللغة العربية والانجليزية، ففي اللغة العربية حيث ورد في المعجم الوسيط أن التدخل يعني "دخل قليلا قليلا" أي أن التدخل يفيد التدرج في العملية بكل وعي واردة، وتدخل في الخصومة، أي دخل في دعواها من تلقاء نفسه للدفاع عن مصلحة له فيها دون أن يكون طرفا من أطرافها.[1]

كما ورد تعريف التدخلIngérence في القاموس الفرنسيle robert على أنه :"تدخل الدولة في دولة أخرى دون وجه حق" .

أما القاموس الانجليزيoxford فعرف التدخل Interventionعلى أنه: تدخل الدولة في وضع ما قصد تثبيته أو تغييره".

ظهر مصطلح التدخل في كتابات الفقهاء وغيرهم من القانونيين أمثال وليم إدوارد هول البريطاني وانطوان روجيه الفرنسي حيث ارتبط المصطلح بالتدخل لأغراض إنسانية،[2] وفي كتابات ويتون سنة 1836 التي تناولت تدخل الدول المسيحية في أوروبا Interferenceلمساعدة الثوار اليونانيين ضد الدولة العثمانية.

كان التدخل قبل الحرب العالمية الثانية استعمارا سافرا ومفضوحا لا يستند إلى الشرعية بقدر ما يستند إلى القوة، غير انه بعد إنشاء الأمم المتحدة اخذ

---

(1) – تيسير إبراهيم قديح،" التدخل الدولي الإنساني: دراسة حالة ليبيا"، **مذكرة ماجستير**، جامعة الأزهر، غزة، 2013،ص69.

[2] جيرارد كورنو، تر. منصور القاضي، **معجم المصطلحات القانونية**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر التوزيع، ط1، 1988، ص 442-443.

التدخل يأخذ عدة أشكال قد تلبس أحيانا ثوب الشرعية كنظرية الدفاع الوقائي وحماية المصالح الحيوية والتدخل ضد التدخل والتدخل لاعتبارات إنسانية وغيرها.([1])

يرى جوزيف ناي (Joseph Nay) التدخل –بمعناه الواسع – أنه يشير إلى ممارسات خارجية تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة، أما التدخل بمعناه الضيق فيشير إلى التدخل بالقوة العسكرية في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، استنادا إلى ذلك يتدرج مفهوم التدخل من حيث أشكال ممارسة النفوذ، من اقل صور القهر إلى أعلاها بحسب الشكل الآتي :

ويشتمل التعريف الواسع للتدخل على جميع أشكال التدخل، من الإجبار المنخفض إلى درجات الإجبار العالي، وتمثل درجة القوة المستخدمة في هذا التدخل أهمية خاصة. فعلى أساسها تتوقف درجة اختيار الدولة المتاحة ومن ثمة درجة التقليص الخارجي للحكم المحلي.[2]

في حين يعطي جيمس روزينو (James Rosenau) خاصيتين للتعرف على حالة التدخل مهما كانت الأشكال والوسائل المستعملة وهما : أن يكون العمل جديدا وخارقا للعادة، وأن يكون لسلوك التدخل تأثير ايجابي أو تأثير سلبي في التركيبة السلطوية للدولة المستهدفة، بمعنى أن السلوك يفقد طابع التدخل إذا أصبح معتادا في التفاعلات الدولية، كما لا تصل دائما عملية التدخل إلى حد استخدام القوة العسكرية، إذ بإمكان الدولة المتدخلة تحقيق غايتها بوسائل غير قمعية، بهدف التأثير على بنية السلطة للدولة المستهدفة.

أما ماكس بيلوف (Max Beloff) فعرف التدخل بأنه محاولة من طرف دولة واحدة التأثير في التركيبة الداخلية والسلوك الخارجي لدولة أخرى باستخدام درجات متباينة من القمع كنتيجة منطقية للطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، ولذلك يتخذ التدخل أشكالا مختلفة تبعا لحالة الدولة المستهدفة والأهداف المراد تحقيقها، فقد يتخذ التدخل أشكال الحرب النفسية، أو الحصار الاقتصادي، أو الضغوط السياسية، أو الدبلوماسية أو الدعاية، و يكون التدخل العسكري المباشر آخر خيار لأنه ليس دائما بالعمل الأكثر عقلانية.([3])

أما ريتشارد ليتل (Richard Little) فقد عد التدخل بأنه استجابة وحدة سياسية خارجية لدافع تدخلي عند تأزم النزاع الداخلي في الدولة المتفككة، و هذا النزاع الداخلي هو السبب في تدخل طرف ثالث لتحويل مجرى النزاع عبر المساعدات الخارجية لمصلحة الحليف الداخلي، و على ذلك فان التفكك يعد أهم عنصر دافع للتدخل، لأنه دليل على عدم التجانس الاجتماعي والسياسي في الدولة، حيث يحاول كل طرف في النزاع الداخلي الاستعانة بأخر خارجي يسانده، فيؤدي ذلك إلى تحويل النزاع الداخلي إلى صراع داخلي خارجي، بحيث تأخذ هذه الاستجابة أشكالا متنوعة .

أما هانس مور غانتو "Hans morganthu" الذي كتب عن التدخل قائلا :

" منذ العهد اليوناني القديم إلى يومنا هذا تعتبر بعض الدول انه في صالحها التدخل في شؤون دولة أخرى لتحقيق مصالحها على حساب الدول المتدخل

([1])– محمد بومدين ، ***إفريقيا و الأقنعة الجديدة للاستعمار*** ، الجزائر : دار السبيل للنشر و التوزيع ، 2009 ، ص 16

[2]عبد الرحمن محمد يعقوب ، ***التدخل الإنساني في العلاقات الدولية*** ، ابوظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2004 ،ص 14 ، 15 .

([3])–عبد الرحمن محمد يعقوب، **مرجع سابق**، ص 16.

فيها".[1] وهو بدوره قد عرف التدخل انطلاقا من نظريته الشاملة للعلاقات الدولية التي يصفها على أنها علاقة نزاع مستمر بين الدول للحصول على اكبر نسبة ممكنة من الموارد أي لتحقيق مصلحة.

أما محمد طلعت الغنيمي فيرى :" أن التدخل هو تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية بقصد الإبقاء على الأمور الراهنة أو تغيرها. [2]

بصفة عامة التدخل هو ضغط يمارسه شخص دولي (دولة أو عدة دول أو منظمة دولية) على شخص دولي آخر (غلبا ما يكون دولة دون رضاها) بحيث يمس بمقتضى هذا الضغط شانا من شؤون هذه الدولة. [3]

من خلال ما سبق يمكن تقديم تعريف إجرائي لمفهوم التدخل بحيث نستطيع القول بان:

" التدخل عمل إرادي ومنظم تقوم به وحدة سياسية دولية، سواء كانت دولة منفردة، أو جماعية، منظمة دولية، إقليمية أم عالمية بوسائل الإكراه، والضغط التي تشمل جميع أشكال الضغط السياسي، والاقتصادي، والعسكري بهدف التغيير في بنية السلطة للدولة المتدخل فيها ولذلك لا يستند هذا العمل إلى موافقة هذه الأخيرة التي تجد فيه مساسا بحقوقها السيادية، وتقييدا لحريتها ".[4]

ثانيا: تطور فلسفة التدخل

أ– التدخل الإنساني بين الحق والواجب

عرف مفهوم التدخل عدة تسميات بداية بالمساعدات الإنسانية مرورا بالتدخل الإنساني"كحق" وصولا إلى التدخل "كواجب" وهو ما سنتعرض إليه من خلال الآتي.

1– التدخل كحق: بدأ العمل بمبدأ التدخل الإنساني كحق كنتيجة لمجزرة بيافرا biafra في نيجيريا 1968م أين قرر أطباء الصليب الأحمر المؤسسين لمنظمة أطباء بلا حدود msfبتقديم المساعدات الإنسانية في النزاعات المساحة، وعلية فان تزايد النزاعات الداخلية وما رافقها من انتهاكات إنسانية أدت إلى بروز فكرة حماية الفرد من قمع الدولة التي ينتمي إليها في إطار حق التدخل الإنساني le droit d'ingérence humanitaireوالذي ظهر لأول مرة في 1987م في فرنسا تحديدا من خلال كتاب **''واجب التدخل"** لبرنار كوشنير Bernard Kouchner وماريو بتاتي Mario Bettati حول موضوع **''الحقوق والأقليات الإنسانية''** droit et morale humanitaire'' الذي يقوم على أساس حق الشعوب الذي تواجه خطرا وذلك بتقديم المعونة لهم عن طريق الدول أو عن طريق المنظمات الدولية. [5]

حيث أكد بيتاني أن التدخل الإنساني هو حق ثابت للدول، كونها قد اكتسبت حق في أن تراقب ما يجري في دول أخرى، لان ميثاق الأمم المتحدة خول لها هذا عن طريق لجنة حقوق الإنسان المهتمة بمراقبة مدى احترام الدول لحقوق الإنسان والتي تم إنشاءها في إطار العهد الدولي

---

[1]– سالم برقوق،"تطور إشكالية مفهوم التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية"، **مذكرة ماجستير** ،جامعة الجزائر ،1996 ،ص 22.

[2]محمد تاج الدين الحسيني، **التدخل و أزمة الشرعية الدولية في حق التدخل هل هو شرعية جديدة للاستعمار؟** الرباط: الأكاديمية الملكية المغربية، 1991، ص 46.

[3]– محمد بومدين ، ***مرجع سابق الذكر*** ، ص *19* ، *23* ، *35* .

[4]– عبد الرحمن محمد يعقوب، ***مرجع سابق الذكر***، ص*18*.

[5]– عادل حمزة عثمان ، التدخل الإنساني بين الاعتبارات القانونية والاعتبارات السياسية، **مجلة كلية التربية للبنات**، المجلد 21،2010.،ص451.

لحقوق الإنسان 1966م، وان التدخل يكون وفق شروط:

- يجب أن تكون الضرورة ملحة تستدعي التدخل لإنقاذ حياة الأفراد وحماية المصالح الإنسانية من الخطر.
- أن يكون الاعتداء على الإنسان من قبل الدول جسيما، متكررا ومخالفا للمبادئ الأساسية للتنظيم الدولي لحقوق الإنسان.
- ضرورة الحصول على الموافقة من الدول التي تتم فيها العمليات الإنسانية، لكن في حالة مواصلة وتمادي الدولة في انتهاك حقوق الإنسان، تصبح موافقتها من عدمها غير مهمة لاتخاذ القرار بالتدخل.

2-التدخل كواجب: إن فشل آلية حق التدخل في العديد من الدول التي عرفت انتهاكات إنسانية كجرائم الإبادة في رواندا، الصومال، هايتي وغيرها دفع بالعديد من المفكرين والناشطين الحقوقيين إلى إيجاد آليات جديدة وفعالة من خلال عقد مجموعة من الملتقيات الجهوية من بينها الملتقي الجهوي الأروربي بفرنسا **بعنوان:" واجب التدخل الإنساني "**والذي دعت فيه المجموعة الدولية إلى تبني إجراءات أكثر نجاعة في سبيل حماية حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة أو الإنقاص كحق الصحة أو الحياة وذلك بالانتقال من حق التدخل كآلية اختيارية إلى واجب التدخل كآلية إلزامية في القانون الدولي.

وهذا ما أكده ممثل الأمين العام للأمم المتحدة محمد سحنون من خلال دراسة للجنة بعنوان: "واجب التدخل والسيادة الوطنية" التي ناقشت واجب التدخل في الأزمات الإنسانية مع مراعاة متطلبات احترام السيادة بحماية الدولة لشعبها وليس لحماية نفسها، وفي حالة فشل الدولة في حماية شعبها يكون تدخل المجموعة الدولية إلزامي. [1]

3-مسؤولية الحماية: إن مسؤولية الحماية ليس بعيدا عن المفهوم القديم، والمقصود به التدخل الإنساني أو التدخل لأغراض إنسانية، كتدخل أوروبيين في القرن التاسع عشر بحجة حماية المسيحيين الذي ادعوا أنهم يعانون اضطهاد الحكم العثماني.

برز مبدأ السيادة كجسر رابط بين مفهوم السيادة كحق وكذا مفاهيم المختلفة للتدخل الإنساني، تعنى بالتركيز على مسؤولية الدولة تجاه مواطنيها خاصة مع بروز فشل الدولاتي وهو قد يدفع بالمجتمع الدولي بتحمل المسؤولية، كما تبلور هذا المفهوم من خلال ما قدمه المفكر الفرنسي برنار بادي bertnard badie في كتابه "عالم بلا سيادة" والذي تناول فيه فكرة وهم السيادة حيث استنتج فيه:" السيادة لم تكن في أي وقت من الأوقات منذ نشأتها مبدأ مطلقا، ولم ينقطع كونه مبدأ وهميا فتاريخ الدول ليس في الواقع إلا تاريخ أشكال وأنواع من التدخلات في شؤون الدول الأخرى". [2]

استجابة لهذه التطورات أعلن رئيس الوزراء جون كريتيان، في مؤتمر الألفية عن إنشاء" اللجنة العالمية المعنية بالتدخل وسيادة الدول « the international commission on state intervation and sovereignty » في عام 2000م ،

---

[1]-محمد سحنون "، تجسيد الدبلوماسية الهادئة" من الموقع :

http : www.swssinfo.ch/ara/dtail/contenent.htmlcid 337490=

[2]- ليلى نيكولا الرحباني، **التدخل الدولي مفهوم في طور التبديل**، بيروت : منشورات الحلبي، 2011،ص81.

قدمت اللجنة تقريرها ونشرته في ديسمبر 2001 ، وقد خلص التقرير إلى استبدال التدخل الدولي الإنساني **بمسؤولية الحماية** " the responsibility to protece" إذ يقع على عاتق الدولة نفسها المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها احتراما لمبدأ السيادة، غير أنه في حال تعرض السكان للأذى خطير نتيجة حرب داخلية، أو عصيان، أو قمع، أو إخفاق أو كون الدولة غير راغبة أو غير قادرة على وقف الأذى أو تجنبه، يتنحى مبدأ التدخل ليحل محله مبدأ المسؤولية الدولية للحماية، من هنا كان أول ظهور لفكرة مسؤولية الحماية التي تعد تطورا لمبدأ التدخل الإنساني، وقد أكد تقرير اللجنة المعنية بالتدخل وسيادة الدول على أن مسؤولية الحماية تشمل ثلاث مستويات: [1]

أ- المسؤولية الوقاية: تتمثل في معالجة الأسباب الجذرية والمباشرة للصراع الداخلي وغيره من الأزمات التي هي من صنع الإنسان والتي تعرض الشعوب للخطر وقد أكدت اللجنة أن مسؤولية الحماية لم تعد شأنا وطنيا أو محليا فقط، بل واجب يقع على المجتمع الدولي بكامله. [2]

ب- مسؤولية الرد: تنطوي مسؤولية الحماية في بادئ الأمر على مسؤولية القيام برد فعل على الأوضاع تكون فيها الإنسانية في حاجة ملحة إلى الحماية، عندما تفشل التدابير الوقائية في تسوية النزاع واحتوائه، وعندما تكون الدولة غير قادرة أو غير راغبة في معالجة الوضع، وهو الأمر الذي يستدعي تدابير تدخليه من طرف أعضاء المجتمع الدولي، وقد تشمل هذه التدابير، تدابير سياسية أو اقتصادية أو قضائية، وفي الحالات البالغة الشدة تشمل التدابير العسكرية أيضا.

ج- مسؤولية إعادة البناء: لا تنطوي مسؤولية الحماية على مجرد الوقاية أو رد الفعل فقط، وإنما تتضمن أيضا مسؤولية المتابعة وإعادة البناء، وهذا يعني أنه إذا تم التدخل العسكري في دولة ما – بسبب انهيارها أو تخليها عن قدرتها أو سلطتها على النهوض بمسؤولية الحماية – ينبغي أن يكون ثمة التزام حقيقي بالمساعدة على إعادة بناء سلام دائم، والعمل على قيام حكم راشد، وتنمية مستدامة وكذا حماية الأقليات وتأمين إعادة إدماج المتنازعين أو حاملي السلاح في المجتمع والعادة اللاجئين وحفظ حقوقهم وتعويضهم وإعادة بناء ما تم هدمه، كما أن إيقاف الانتهاكات لا يكفي بل الحرص على التطبيق العقاب الأهم، وهذا لا يتم في أغلب الحالات بسبب فساد الشرطة والقضاء، وبالتالي يجب الحرص على تفعيل العدالة داخل الدولة، وفي حالة عدم الاستطاعة هذه الأخيرة القيام بذلك تنتقل إلى المجتمع الدولي ويصبح مسئولا عن تفعيل ما يسمى بالعدالة الانتقالية. [3]

المحور الثاني: التأصيل النظري للفوضى الخلاقة

أولا: مفهوم الفوضى الخلاقة

أ- الفوضى لغة

تعني الفوضى في اللغة العربية، البلبلة، واختلال النظام، وتترجم في اللغة الانجليزية إلى Anarchy، وهي مشتقة من كلمة أناخورس اليونانية Anarrchod، ومعناها حاكم وهي تستعمل للدلالة على غياب حكم يحفظ السلام. [4]

---

[1]- حساني خالد، مبدأ السيادة بين التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية ،ص20

[2]- وليد حسن فهمي ، الأمم المتحدة من التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية، أكتوبر 2007، موقع الكتروني

[3]- نفس المرجع، ص81 .

[4]- مارتين غريفتش، تيري أكلاهان، **المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث،دبي،2007، ص324.

إذ يعني مصطلح الفوضى anarchy في إطاره العام، اللاسلطة أي انتفاء السلطة ومؤسساتها وغيابها على أساس أن الجزء الأول من المصطلح (an) يعني الانتفاء، في حين يقصد بالجزء الثاني منه archy السلطة، ونجد المعنى نفسه عند العرب، فالمجموعة الفوضوية هي الجماعة التي يتساوى أفرادها ولا رئيس لهم، وتعرف موسوعة المعرفة الفوضى بأنها:"فقدان النظام والترابط بين أجزاء المجموعة أو جملة أجسام سواء كانت جملة فيزيائية أو مجتمع إنساني أو اضطرابات قبلية، أو سياسية مثل فقدان الأمن في منطقة معينة"،[1] والفوضى حسب علماء الاجتماع تعني:"اختلال في أداء الوظائف والمهام الموكلة إلى أصحابها وافتقارها إلى النظام ويقصد المؤسسة سواء كانت (الأسرة، العائلة، القبيلة، الدولة) من اختلال وبلبلة في النظام الاجتماعي الذي يسبب بدوره حالة من فقدان القدرة على إدارة هذه المنظومات الاجتماعية. يذكر روبي روي أنها تُرافق دائما حالة من حالات التغيير غير الاعتيادية التي تصيب المجتمع، إذ ترافق الفوضى؛ الثورة على سبيل المثال لا الحصر، قبل بدايتها، وفي لحظة وقوعها وبعد وقوعها وفي نهايتها، ويرى علماء السياسة واجتماع أن الفوضى ترافق دائما المرحلة الانتقالية.

ب–الفوضى اصطلاحا:

كلمة فوضى ظهرت لأول مرة عام (700ق.م) لدى الشاعر الإغريقي هسيود في قوله: "في البدء كانت الفوضى لا شيء سوى الخلاء والفراغ غير المحدود، قد أشار هنري ميللر قائلا:" أن لكل منا حياة يعيشها، فالأولى مع الناس وهي منظمة نسبيا والأخرى مع الذات وهي فوضوية للغاية" وقد دمجت الفوضى في التاريخ في الفلسفة، وعرفت القواميس الفوضى بأنها: "الاضطراب أو الهجيان". [2]

ج– مفهوم الخلق:

ويعني التقدير والتكوين، والخلق هو صفة من صفات الله سبحانه وتعالى، وهو المبدع للشيء والمخترع له على غير مثال سابق، أي أوجده من العدم، وفي الانجليزية يعني to create أو to make،[3] والتي تعني أحدث أو أوجد. ويعني أيضا صناعة شيء عن طريق دمج مكونات طبيعية للحصول على شيء جديد.

ثانيا: الأصول الفكرية لمصطلح الفوضى الخلاقة:

يمثل مصطلح الفوضى احد أهم المفاتيح التي أنتجها العقل الاستراتجي الأمريكي في التعامل مع قضايا العالم العربي حيث تمت صياغة المصطلح من قبل النخب الأكاديمية وصناع السياسة في الولايات المتحدة. فعلى خلاف السائد في المجال التداولي العربي لمفهوم الفوضى المثقل بدلالات سلبية من أبرزها عدم الاستقرار أضيف إليه مصطلح آخر يتمتع بالايجابية وهو الخلق أو البناء ولا يخفي على احد خبث المقاصد الكامنة في صلب مصطلح "الفوضى الخلاقة" بغرض التضليل والتمويه على الرأي العام العربي والعالمي. قد يخال للبعض أن" نظرية الفوضى الخلاقة" هي من إبداع المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية،[4] وبالتالي فإنها ستزول بخروجهم من دوائر السلطة في واشنطن، أو أنها مجرد خطة عسكرية سياسية وضعها بعض

---

[1]– موسوعة المعرفة، الفوضى الخلاقة والبناءة، من الموقع:
http :www.marefa.org/index.php

[2]– علي بشر بكر أغوان،" توظيقف الفوضى الخلاقة في الإستراتجية الامريكية الشاملة بعد 11 سبتمبر 2001"، **مذكرة ماجستير**، جامعة النهرين ، 2012، ص 69

[3]– موسوعة المعرفة ، ال**مرجع السابق الذكر**.

[4]– قناة الجزيرة، 08 مارس2009
www.eldjazeera.com

المختصين في الإستراتجية الدولية، ولكن الحقيقة إن هذه النظرية قد أعد لها منذ الخمسينيات القرن الماضي في مجال العلوم الطبيعية.

حيث أجريت أول دراسة بحثية علمية أكاديمية للفوضى من قبل المتخصصين في العلوم الطبيعية، إذ تطورت هذه النظرية في أحضان العلوم الطبيعية الصرفة التي تعني بالظواهر الكونية، ثم انتقلت إلى العلوم الاجتماعية الأخرى التي ساعدت في فهم الدينامكية للنظم التي تتطور بصورة غير خطية وغير منظمة، وبهذا فان أول من اكتشف ما يسمى بنظرية الفوضى هو عالم رياضيات ادوارد لورنزو الذي عمل خلال ظروف الحرب العالمية في هيئة الأحوال الجوية التابعة لسلاح الجو الأمريكي، وبعد انتهاء الحرب قرر لورنزو التخصص في علم الأرصاد الجوية والبحث في الرياضيات عن أشياء أخرى قد تفيد هذا العلم، بعد حصول تطور كبير في هذا المجال وفي حقبة السبعينيات من القرن الماضي، بدأ عدد قليل من العلماء يشقون طريقهم وسط الفوضى والاضطراب، وكان من بينهم علماء الرياضيات والفيزياء والكيمياء والبيولوجيا، وسعوا جميعا إلى معرفة الصلات بين أنواع الاضطرابات المختلفة، وهكذا توصل علماء الفيسيولوجيا إلى علم وظائف الأعضاء، نظرية ادوارد لورنزو تقول:"إن الاختلافات البسيطة قد تنشأ عنها نتائج شديدة الاختلاف، إذ يمكن أن تزداد حدة كلما ازداد مدى استمراريتها، كما اكتشف لورنزو أن الأنظمة البسيطة محدودة المكونات يمكن أن تظهر عن طريق تفاعل مكوناتها سلوكا مستقبليا معقدا ومستعصيا على التنبؤ الدقيق". [1]

ويرجع البعض أصول هذه النظرية للفكر الماسوني، والذي يقصد بالفوضى أن النظام ينبثق من الخراب التام، حيث أشار الباحث الأمريكي" دان براون "نقلا عن الأب" ديف فليمنج "بكنيسة المجتمع المسيحي بمدينة بتيسبرج ببنسلفانيا قوله: "إن الإنجيل يؤكد لنا أن الكون خلق من فوضى، وأن الرب قد اختار الفوضى ليخلق منها الكون، وعلى الرغم من عدم معرفتنا لكيفية هذا الأمر، إلا أننا متيقنون أن الفوضى كانت خطوة مهمة في عملية الخلق". [2]

كان للماسونية دور في الثورة الفرنسية والبلشفية والبريطانية، وعملت على إسقاط الحكومات الشرعية، وإلغاء أنظمة الحكم الوطنية في البلاد المختلفة والسيطرة عليها، كما كانت تبثُّ سموم النزاع داخل البلد الواحد، وإحياء روح الأقليات الطائفية العنصرية. فالفوضوية تدعو إلى الإرهاب والعنف والقوة لتغيير المجتمعات، فقد خاض أنصار التيار الفوضوي مغامرات ذات طابع عنفي تهدف إلى تخليص أوروبا من كل أنواع القهر والسلطة الظالمة.

أما الأصول الفكرية الحديثة تنسب إلى المنشق السوفيتي المهاجر إلى إسرائيل والذي شغل منصبا وزاريا في حكومة شارون "ناثان شار انسكي " مؤلف كتاب :"التداعي من أجل الديمقراطية: قوة الحرية للتغلب على الاستبداد والإرهاب" وتتلخص رؤيته باعتبار الإسلام حركة إرهابية لا تهدد إسرائيل فقط وإنما العالم الغربي بأكمله، وان استئصال الإرهاب لا يتم باستخدام القوة وبتجفيف المنابع وإنما بمعالجة الأسباب العميقة للإرهاب التي تنبع من سياسات الأنظمة العربية الاستبدادية والفاسدة وثقافة الكراهية التي تنشرها ويتفق شارنسكي مع الأطروحة الشهيرة لهنتغتون التي تنص على أن الإسلام عدو للغرب إلا انه دخول هذا المصطلح إلى الفكر السياسي الأمريكي كان على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية" كوندا ليزا رايس" في حديث لها لصحيفة لواشنطن بوست في

---

[1] – علي بشار بكر اغوان، **مرجع السابق الذكر**، ص18.

[2] – نفس المرجع

09.04.2005 في إطار حديثها، الذي أبدت فيه حينها حماسة التحول الديمقراطي في المنطقة الشرق الأوسط. [1]

مصطلح "الفوضى الخلاقة" créative choos يعني إثارة النعارات والأقليات المختلفة في مناطق الصراع وإمدادها بالسلاح على اعتبار ذلك سيصل في النهاية إلى الديمقراطية، لكن تأجيج هذه الصراعات يؤدي لإيجاد حجة للتدخل والسيطرة على الحكم، واللعب بمقدرات الشعوب وتحقيق أهداف محلية وإستراتيجية. [2]

ومن المساهمات الرئيسية في صياغة نظرية الفوضى الخلاقة، ما قدمته المراكز البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى رأسها " أمريكان انتربرايز" للدراسات وتعتبر كتابات **راوول مارك غيريشتن** هو منظر للمحافظين الجدد ، والمختص الشأن العراقي، والشيعة ، يؤكد **غيريشتن** أن الولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارة بوش بلورت مشروع " الشرق الأوسط الكبير"، بالاعتماد على أبحاث مؤرخين نافذين أمثال بارنار لويس، من جامعة برستون، وفؤاد عجمي، من جامعة جوتو هوبكنز.

فالأول أحد المناصرين لإسرائيل وكان قد أعلن إعقاب حرب الخليج الثنية 1991 عن موت العالم العربي ككيان سياسي، واقتراح استخدام مصطلح" الشرق الأوسط" وتقوم مؤسسة واشنطن لسياسات الشرق الأدنى بدور لا يقل أهمية عن المؤسسة السابقة في صياغة نظرية الفوضى الخلاقة، ويمثل روبرت ساتلوف المدير التنفيدي في هذه المؤسسة أحد أقطاب هذه النظرية. [3]

أما فؤاد عجمي، وهو من أنصار الليكود، والمحافظين الجدد فيعتبر الناطق الرسمي للرؤية الطائفية للواقع الاجتماعي والسياسي في العالم العربي، وتحظى رؤيته بقبول واسع الانتشار في صفوف الإدارة الأمريكية ويمارس تحريضا متطرفا في مجمل القضايا المتعلقة بالعالم العربي والإسلامي.

تمثل الأطروحة الرئيسة لنظرية الفوضى الخلاقة على اعتبار الاستقرار في العالم العربي عائقا أساسيا أمام تقدم مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، ولذلك لابد من اعتماد سلسلة من التدابير والإجراءات تضمن تحقيق رؤيتها التي تطمح إلى السيطرة والهيمنة على العالم العربي الذي يمتاز بحسب النظرية بأنه عالم عقائدي وغني بالنفط، الأمر الذي يشكل تهديدا مباشرا لمصالح الولايات المتحدة، وينادي أقطاب هذه نظرية الفوضى الخلاقة باستخدام القوة العسكرية ، لتغير الأنظمة كما حدث في ليبيا، وتبنى سياسة التهديد بالقوة التي تساهم في تفجير الأمن الداخلي للعالم العربي ، وتشجيع وتأجيج المشاعر الطائفية، وتوظيفها في خلق الفوضى كما هو في التعامل مع الوضع السوري.

ثالثا: تعريف الفوضى الخلاقة

يعد" مايكل ليدين "العضو البارز في معهد "America enterprise"أول من صاغ مفهوم" الفوضى الخلاقة "أو" الفوضى البنَّاءة "أو "التدمير البنَّاء "في معناه السياسي الحالي، وهو ما عبر عنه في مشروع "التغيير الكامل في الشرق

---

[1] – مروان بشارة، **العربي الخفي: وعود الثورات العربية ومخاطرها**، قطر: مركز الجزيرة لدراسات ، 2012، ، 150.

[2] – فلاح ميرز محمود،"نظرية الفوضى الخلاقة"،**شبكة البصرة** ،8مارس 2009.

[3] – حسن ابو هنية ،"الفوضى الخلاقة واستراتجيات الهيمنة الامريكية على العالم" ،**صحيفة الغد** ،العدد48،

الأوسط"، الذي أعده عام 2003م.[1] حيث ارتكز هذا المشروع على منظومة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة لكل دول المنطقة، وفقًا لإستراتيجية جديدة تقوم على أساس الهدم ثم إعادة البناء.

وتعتمد نظرية الفوضى الخلاقة أساساً على مبدأ "أن تغيرات ضئيلة جداً قد تسبب انهيار التوازنات المستقرة جداً"، أي أن كل شيء في هذا الكون يؤثر في كل شيء ويتأثر به. وتقوم هذه النظرية باختصار على أيديولوجيا أمريكية نابعة من مدرستين: الأولى صاغها "فرانسيس فوكوياما" بعنوان "نهاية التاريخ" – كما سبق شرحها – ويقسّم فيها العالم ما بين عالم تاريخي غارق في الاضطرابات والحروب، وهي الدول التي لم تلتحق بالنموذج الديمقراطي الأميركي، وعالم آخر هو ما بعد التاريخي، أي الدول التي تتبنى الديمقراطية الليبرالية وفق الطريقة الأمريكية. ويرى "فوكوياما" أن عوامل القومية والدين والبنية الاجتماعية أهم معوقات الديمقراطية. [2]

المدرسة الثانية صاغها "هنتنغتون"، ويشرحها البروفيسور إدوارد سعيد قائلا: "تقوم فكرة هنتنغتون على مبدأ صراع الحضارات، معتبراً أن المصدر الأعمق للنزاعات والانقسامات في العالم الجديد لن يكون في الدرجة الأولى أيديولوجيا أو اقتصاديا، بل سيكون مصدرها حضارياً وثقافياً. أي أن الدولة القومية ستبقى اللاعب الأقوى، لكن الصدامات الرئيسية العالمية ستبرز بين دول ومجموعات تنتمي إلى حضارات مختلفة، ذاهباً إلى أن الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل".

ورغم تناقض المدرستين، إلا أنهما تتفقان على ضرورة بناء نظام عالمي جديد تقوده الولايات المتحدة، إضافة إلى معاداة الحضارة الإسلامية باعتبارها نقيضاً ثقافياً وقيمياً للحضارة الغربية.

وتعتمد نظرية "الفوضى الخلاقة" في الأساس على ما أسماه "هنتجتون" بِـ"فجوة الاستقرار" وهي الفجوة التي يشعر بها المواطن بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون (أي الفجوة بين الحلم والواقع)؛ فتنعكس بضيقها أو اتساعها على الاستقرار بشكل أو بآخر؛ فاتساعها يولد إحباطاً ونقمة في أوساط المجتمع، مما يعمل على زعزعة الاستقرار السياسي، لاسيما إذا ما انعدمت الحرية الاجتماعية والاقتصادية، وافتقدت مؤسسات النظام القابلية والقدرة على التكييف الإيجابي، لأنه سيكون من الصعب عليها الاستجابة لأي مطالب شعبية، إلا بالمزيد من الفوضى التي ستقود في نهاية الأمر، إلى استبدال قواعد اللعبة واللاعبين. وفي المقابل فإن ردم هذه الفجوة سيخلق مجتمعا مستقرا آمنا.

وهنالك نظرية "دول القلب ودول الثقب"، التي طورها أحد أهم المحاضرين في وزارة الدفاع الأمريكية، وهو البروفيسور "توماس بارنيت"، فقد قسّم العالم إلى من هم في القلب أو المركز "أمريكا وحلفائها"، وصنّفَ دول العالم الأخرى تحت مسمى دول "الفجوة" أو "الثقب"، ودول الثقب هذه هي الدول المصابة بالحكم الاستبدادي، والأمراض والفقر، والحروب الأهلية، والنزاعات المزمنة، وهذه الدول تصبح بمثابة مزارع لتفريخ الجيل القادم من الإرهابيين؛ وبالتالي فإن على دول القلب ردع أسوأ صادرات دول الثقب، والعمل على انكماش الثقب من داخل الثقب ذاته. ويرى "بارنيت" أن تلك الفوضى البناءة ستصل إلى الدرجة التي يصبح فيها من الضروري تدخل قوة خارجية

---

[1] – كيف يجري تنفيذ نظرية الفوضى الخلاقة، من الموقع :
www.ahewer .org/debat/show.art.asp ?aid=244558

[2] – إياد هلال حسين الكناني، **سياسة الفوضى الخلاقة الامريكية: الأصول الفكرية والأبعاد الدولية والإقليمية،من الموقع**: http://diae.net

للسيطرة على الوضع وإعادة بنائه من الداخل، على نحو يعجل من انكماش الثقوب، وليس مجرد احتوائها من الخارج، منتهياً بتخويل الولايات المتحدة القيام بالتدخل بقوله:"ونحن الدولة الوحيدة التي يمكنها ذلك".

وتقوم هذه السياسة بناءا على قناعة صناع السياسة الخارجية الأمريكية بأن الأوضاع الداخلية في الدول الأخرى ليس شأناً خاصا بها ولا يعني شيء بالنسبة لأمريكا؛ ذلك لأنها مرتبطة بالأمن القومي الأمريكي، القائم أساساً على تأمين أقدام أمريكا في حقول النفط العربية وحفظ مصالحها هناك، وبذلك فإن الأوضاع الداخلية لتلك البلدان تحتاج إلى تحول شامل لن يحدث إلا عبر التدمير الخلاق الذي سينتهي بإزالة الأنقاض ورفع الأشلاء، ثم تصميم نظام سياسي جديد ومختلف، لا يراوغ ولا يشترط ولا يهدد مصالح أمريكا الاقتصادية. [1]

ولا تهدف نظرية "الفوضى الخلاقة" إلى إزالة الدولة المستَهدَفة إزالة تامة، بل أن هدفها ثنائيا هو الهدم والبناء؛ حيث يرتكز مشروع النظرية على منظومة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة لكل دول المنطقة وفقاً لإستراتيجية جديدة تقوم على أساس الهدم ثم إعادة البناء. بمعنى أن المطلوب هنا هو إعادة تأهيل الدولة على نحو يخدم مصالح أمريكية إستراتيجية، وليس الهدف هو إزالة الدولة عن بكرة أبيها، وهنا غاية أمريكا هي بسط سيطرتها بنفسها لا عبر وسيط تقليدي.

أنصار هذه النظرية يعتقدون بأن خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار؛ سوف يؤدي حتماً إلى بناء نظام سياسي جديد، يوفر الأمن والازدهار الاقتصادي. وهو ما يشبه العلاج بالصدمة الكهربائية.

غير أن ثمة أهدافاً متوارية تهدف الولايات المتحدة إلى تحقيقها بتلك الفوضى. ويتم تطبيق هذه النظرية على أي دولة تريدها وفق مخطط يتم أولاً بإطلاق الصراع الأيديولوجي، وصراع العصبيات في داخلها، ثم التعبئة والتحريض الإعلامي ضدها، وأخيراً ضرب استقرارها الأمني، وخلخلة وضعها الاقتصادي.

قد تم الاستفادة من فحوى ومضمون نظرية الفوضى في أبحاث السلام ومجالات العلاقات الدولية، إذ افترض مختصون في أبحاث السلام أن احتمال السلام تزداد كلما ازداد النظام وقلت العشوائية، ومن ثمة انخفضت القدرة على التنبؤ، وباستخدام هذه النظرية يمكن التمييز النظم الاجتماعية التي تكون منظمة في بعض الأحيان وغير منظمة في أحيان أخرى ، لذلك فان فكرة الفوضى المستقرة والعشوائية المنظمة تمهدان لفهم جديد لطبيعة السلام ، باعتبار أن السلام هو تسلسل طبيعي للعشوائية المنظمة التي تظهر في كل مستوى من مستويات التفاعل الإنساني" [2].

ونخلص إلى إعطاء تعريف للفوضى باعتبارها :"تلك الإستراتيجية التي تبنتها الإدارة الأمريكية عقب احتلال العراق وفق منظور المحافظين الجدد، و التي تقوم على زعزعة الاستقرار و إحداث نوع من الانهيار الكبير أو التفكك الإقليمي أي "التدمير الخلاق" الذي تليه عملية إعادة البناء و إزالة الأنقاض و آثار الدمار ليصل إلى مرحلة التصميم الجديد لوضع مختلف تماما عن سابقه شكلاً و مضموناً". [3]

---

(1) – أحمد إبراهيم خضر ، المسلمين بين فكي الماسونية والفوضى الخلاقة، elmassar-ar.com/ara/perma

(2)– علي بشار بكر اغوان، مرجع السابق الذكر،،ص20

(3)– عبد القادر رزيق المخادمي ، النظام الدولي الجديد : الثابت و المتغير ، ط3 ، لجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، ا، 2006 ، ص 251.

غير أن التعريف الأنسب لموضوعنا هو اعتبار الفوضى الخلاقة: "مخطط يستهدف إحداث القلاقل في المنطقة العربية وصولا إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية وفقا لحسابات المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة ووفقا لمشروع الشرق الأوسط الكبير". [1]

رابعا: **مرتكزات الفوضى الخلاقة:**

تقوم نظرية الفوضى الخلاقة على عدة دعائم أساسية يمكن تلخيصها بالاتي [2]

1- **تفعيل الصراع العرقي:** إذ تقوم نظرية الفوضى الخلاقة على بث الشرخ العرقي الحاد في الدول التوافقية القائمة على التوازن بسبب تركيبها العرقي والمشكلة السورية تعبر عن هذه الحالة . استند التدخل الأمريكي في العراق إلى هذا العامل في أعقاب حرب الخليج الثانية، حيث سلخ ، سياسيا وعسكرياً، الشمال الكردي من البلاد، على أساس عرقي فضلا عن تأجيجه للصراع الطائفي والعرقي في العراق بعد احتلاله عسكريا وفي جنوب السودان تم تغذية نوازع الانفصال العرقية والدينية، حتى توج ذلك بتقسيم السودان لدولتين : شمال مسلم عربي في أغلبيته ، وجنوب مسيحي في أغلبيته.

2 -**إطلاق صراع العصبيات:** عبر ضرب الدولة بجميع مؤسساتها، واستبدالها بولاءات حزبية أو عشائرية مجتزأة، قائمة على انتماءات قبلية، كتلك التي شهدتها الصومال عام 1991م والعراق بعد دخول الجيش الأمريكي إلى بغداد.

3- **ضرب الاستقرار الأمني:** إطالة أمد الاختلال الأمني بحيث يشعر الناس أن لا مجال للعودة إلى الحالة التي كانت سائدة قبل الحرب. ومن ابرز الأمثلة على هذه العملية، لسيناريو السيارات المفخخة التي يشهدها العراق اليوم يشبه السيناريو اللبناني في أكثر من نقطة، فالطرف الأمريكي ينسحب تدريجياً من اللعبة، لكن بعد تأكده من أن هذا سينهك الحكومات ويجعلها تطلب الدعم والمساندة الخارجية الامريكية.

4- **خلخلة الوضع الاقتصادي:** إن من أهم أهداف التي تدعم نجاح الفوضى الخلاقة هي إيجاد حالة من عدم الاستقرار في البيئة العسكرية والاقتصادية وتدميرها بشكل يسمح فيما بعد للولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخل لأعمار هذا الدمار، وما حصل من تفكيك الجيش العراقي بعد 2003 خير مثال على إعادة هيكلة الجيش من جديد من قبل القوات الأمريكية، وهذا الأمر كلف العراق أموال طائلة في وقت كان العراق ولا يزال بلدا منهكا اقتصاديا بسبب ما خلفته الحرب والحصار الاقتصادي المفروض عليه سابقا.

5- **التعبئة الإعلامية:** إذ وصل الإعلام في الدول العربية لمرحلة خطيرة من الحشد والشحن الطائفي والقومي والمذهبي المسموم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عبر قنوات تابعة والتي تسعى إلى تدمير الإسلام، وإعطاء صورة خاطئة عنه، فضلا عن بث أفكار الحرية والليبرالية والعولمة الأمريكية في القنوات والصحف والمجلات .

المحور الثالث: الثورات العربية بين نظرية الفوضى والإرادة الشعبية

في ظل ما شهدته المنطقة العربية من حراك وتحولات في المشهد والواقع العربي، تساؤلات عدة تطرح نفسها حول **"ربيع"**التغيير العربي، وما إذا كان مقدمة للفوضى الخلاقة التي تبنتها الإدارة الامريكية أو

---

[1] – مصطفى بكري ، **الفوضى الخلاقة أم المدمرة : مصر في مرمى الهدف الأمريكي** ، ط1 ،، القاهرة: مكتبة الشرق ، 2005 ، ص 10.

[2] – إياد هلال حسين الكناني، **سياسة الفوضى الخلاقة الامريكية: الأصول الفكرية والأبعاد الدولية والإقليمية،من الموقع:** http://diae.net/

أنه صنيعة من مواقع التواصل الاجتماعي ضمن سياق مخططات أمريكية تهدف إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للمنطقة، أو أنه كان مجرد رد فعل منطقي للشعوب عاشت حالة من الاحتقان والتهميش لعدة عقود من الزمن.

فهل الربيع العربي مجرد انفجارات لحظية لا تلبث أن تخمد مستجيبة للتدابير ترقيعية من قبل اداراة الأزمات وامتصاص قوة الدفع الجماعية، أم أنها هي نقطة بداية جديدة تؤرخ لزمن جديد؟

لقد كان طبيعيا أن يحدث الانفجار في المنطقة العربية نتيجة النظم القمعية المستبدة، حيث كان الرد انعكاسا طبيعيا وحتميا للتراجع كبير وهائل للازمات البنيوية، في المقابل لا يمكن إنكار أن الفوضى الخلاقة التي لأطلقتها كونداليزا رايس كمقدمة لرسم خريطة جديدة للشرق الأوسط جاءت منسجمة للتتوافق إلى حد كبير مع هذا الربيع.

لقد استندت الرؤية إلى التراث الاستشراقي لبرنار لويس، هذا التراث الذي لا يستطيع أن يرى الوطن العربي إلا بكونه تجمعا للأقليات الدينية وعرقية، وحتى إذا كان الشعار هي الديمقراطية، فان تحقيقها يرتكز على الاستخدام الصريح للطائفية، بهذا يصبح التنوع الطائفي والديني والاثني الموجود في المنطقة في حالة تناقض مستحكم، فيتحول التنوع إلى كارثة وتصبح الديمقراطية هي منتج "التدمير الخلاق" فهذا الأخير هو دعوة لإسقاط كل مؤسسات الدولة المدنية، وتدمير هيكلة الجيش من خلال تشجيع صغار الضباط على العصيان، وأيضا تأليب الرأي العام عليه، وتسليط الضوء على انتهاكاته وتضخيمها عبر وسائل الإعلام والانترنت، اللاعب الرئيسي في ساحات التغيير العربية،[1] هذا ما أكده "مايكل ليدن"، أحد أعلام المحافظين الجدد بقوله:" إن التدمير هو وصفتنا المركزية، أن الوقت قد حان كي يتم تصدير الثورة الاجتماعية من أجل صوغ شرق أوسط جديد عبر تغيير ليس النظم فقط بل الجغرافيا السياسية.

أثيرت العديد من التساؤلات حول طبيعة الدور الأمريكي في ما يحدث في المنطقة العربية ومدى انخراطها في الحراك الشعبي، فهل كان لها دور في إدارة الثورات العربية ومحاولة توجيه نتائجها وتحديد هوية أنظمة الحكم المستقبلية في البلدان التي حدثت فيها ثورات ، وما هي آليات التي استعملتها أم أن إسهامها لم يكن بالقدر الذي سوق له عالميا؟

اتجاه يرى دور العامل الخارجي له قوة مؤثرة في تحريك الشارع العربي وإحداث تغيرات فيه، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه استنادا إلى وثائف" أن الولايات المتحدة دفعت ملايين من الدولارات إلى منظمات دعم الديمقراطية في المنطقة العربية، ففي كتاب بعنوان "أرابيسك أمريكية: الدور الأمريكي في الثورات العربية (Arabesque Americaine: Role des Etats Unis dans les revoltes de la rue Arabe)صدر في 2012، وقد اعتبر هذا الكتاب أول دراسة مدعومة بالوثائق الدامغة التي تتحدث عن الدور المشبوه الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية من خلال أجهزة مخابراتها وسفاراتها ومؤسساتها ومعاهدها ومنظماتها في تأجيج الشارع العربي بشتى الوسائل،[2] يقول الكاتب:" من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن هي التي قامت بهذه الثورات العربية غير أنها هي التي لعبت دوراً بارزاً في مرافقة وتدريب وتأطير وتمويل أبرز النشطاء السياسيين سواء في تونس أو في مصر أو في بقية الدول العربية التي شهدت الاضطرابات العربية، علماً

(1) – ايناس نجلاوي، "بعد الفوضى الخلاقة ... التدمير الخلاق"، **مجلة الرأي** ، العدد 1618، 2012.

(2) –أحمد بن سعادة ، ا"لدور الأمريكي من "الثورات الملوّنة" إلى "الربيع العربي" ، **أخبار الخليج** ،2014

أن عمليات التدريب والتأطير والتمويل قد بدأت قبل مدة طويلة من اشتعال فتيل الاحتجاجات في الشارع العربي." [1]

ويذكر المؤلف أن العديد من الدوائر أو المنظمات الأمريكية هي التي تولت عمليات التكوين والتأطير والتمويل على مدى أشهر وخاصة تلك المؤسسات والمنظمات التي تعنى بعملية "تصدير الديمقراطية" مثل (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ((USAID)و(الصندوق الوطني للديمقراطية ((National Endowment for Democracy)ومؤسسة فريدوم هاوس (Freedom House)ومؤسسة (Open Society Institute)

ويقول المؤلف إن هناك نقاط تشابه كثيرة بين ما حدث في الشرق وما شهدته بعض الدول العربية منذ سنة 2011. ففي الفترة ما بين سنتي 2000 و2005، سقطت الحكومات الموالية لروسيا في كل من صربيا وجورجيا وأوكرانيا وكيرغيزيستان من دون إراقة دم واحدة وذلك ضمن إستراتيجية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية لتفكيك إرث الاتحاد السوفيتي.

حيث تولت هذه المؤسسات والمنظمات الأمريكية تمويل "الثورات الملونة" تحت شعارات متعددة مثل (أتوبور) (Otopor) أي المقاومة في صربيا و(كمارا) (Kmara) (كفى) في جورجيا و(بورا ( ) (PORA)حانت الساعة) في أوكرانيا و(كلكل ( ) (kelkel)النهضة) في كيرغيزيستان. لقد رفعت شعرات مشابهة، إن لم تكن مماثلة ومتطابقة في الدول العربية التي عمتها الاضطرابات خلال الأعوام الثلاثة الماضية. ففي تونس رفع شعار (أرحل (Degage) فيما رفع شعار (كفاية) (Kefaya) (في مصر مع قبضة يد في الهواء شبيهة بشعار (Otopor) ما يوحي بأن هناك خيطاً يربط بين كل هذه "الثورات."

كما أمضى باحثوا مؤسسة راند سنوات لتطوير تقنيات غير تقليدية لتغيير أنظمة الحكم تحت مسمى" الاحتشاد " وهي طريقة تعتمد على نشر حشود من الجماهير الشبابية ذات الخبرة في مجالات الاتصالات والتكنولوجيا. وفي دراسة لمؤسسة راند عن حركة كفاية تنص في توصياتها الختامية إلى وزارة الدفاع على الأتي: "إن حكومة الولايات المتحدة الامريكية تؤيد بالفعل جهود الإصلاح من خلال منظمات مثل وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لكن نظرا إلى الموقف السلبي حيال الولايات المتحدة في المنطقة، فمن الأفضل للولايات المتحدة دعم مبادرات الإصلاح من خلال مؤسسات غير حكومية وغير ربحية".

ف"بيت الحرية" أو مؤسسة الأوقاف الوطنية من أجل الديمقراطية، كانت في قلب الانتفاضات التي تجتاح العالم الإسلامي،و NEDأو مؤسسة الوقف الوطني لدعم الديمقراطية هي أيضا ضالعة على نحو سري في الإعداد لموجة الاضطرابات السياسية على امتداد شمال أفريقيا والشرق الأوسط، والإعداد لها منذ الاحتلال العسكري الأمريكي لافغنستان ثم العراق، من بين أعضاء مجلس إدارة "النيد" نجد الجنرال المتقاعد من حلف شمال الأطلسي، ويسلي كلارك، إضافة إلى مادلين أولبرايت ، وديك تشيني، ورونالد رامسفيلد، أبرز الصقور المتطرفين .

والبعض يرى أن وثائق "ويكيليكس" أو الموقع نفسه كان له دور فاعل بما يحدث في العالم العربي لان هذه الوثائق كشفت أمور سرية عديدة حول الحكام وحجم الفساد الموجود في هذه الدول. [2]

---

[1]- أحمد بن سعادة ، نفس المرجع.

[2]- جهاد عودة، الثورات العربية والعلاقات الدولية ، ص14.

فالتجربة المصرية تعكس بوضوح مراحل هذا المخطط الصهيو أمريكي، فقد جاء في مقال للمحلل الأمريكي وليام أنغل 2011 قبل تنحي مبارك، بعنوان " ثورة مصر: التدمير الخلاق لأجل شرق أوسط كبير" مستشرفا كل ما حدث خلال الثورة التونسية ومتنبئا بانتقال العدوى إلى ليبيا واليمن وسوريا، موضح في هذا المقال كيف يتدرب ناشطون السياسيون في مركز أمريكية على قلب الأنظمة، والتدعيم المالي والمعنوي الذي يتلقونه. [1]

نرى اتفاق بين وليام أنغل وأحمد بن سعادة أن حركات الاحتجاج التي يشهدها العالم العربي تشبه الثورات الملونة التي نظمتها أمريكا لتحويل دول أوروبا الشرقية من الشيوعية إلى الرأسمالية، من خلال تجميع قادة المعارضة المحليين وتدريبهم على قلب لأنظمة الحكم سلميا، وتمويلهم عبر الصندوق الوطني للديمقراطية الامريكية.

في ما يخص الثورات العربية يرى أن هذه الاحتجاجات جرى التنظيم لها وفق أسلوب أوكراني، ونمط تكنولوجي شديد الحداثة بالإضافة إلى مجموعة شبابية دائمة التواصل على الانترنت، وتدريب النشطاء على أساليب المقاومة اللاعنفية، وشمل التدريب أيضا التنسيق السياسي، العلاقات الإعلامية وتعبئة المهارات وتجنيدها.

ولئن كانت الفوضى تتأسس على ثنائية التفكيك والتركيب، فانه لابد من إحداث شيء من الفوضى والخلخلة في المجتمعات العربية الراكدة سياسيا حسب شارانسكي، لان ذلك سيخلق ديناميكية جديدة توفر الأمن والحرية، انه العلاج بالصدمة.وخلال إدارة جورج بوش الابن توسعت الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام نظريات الفوضوية في إطار الحرب الاستباقية وتفعيل نظرية الدومينو وصولا إلى نظرية الفوضى البناءة كحل أخير مع هذه المنطقة. عن مدى الاتساق بين الفعل الثوري الإقليمي ومركزية المصطلح (الفوضى) فيظهر من خلال أفكار نسجت بعناية ترتكز على: [2]

*فشل آلية الحرب على الطريقة الأفغانية والعراقية

*دور اللوبيات المعولمة التي تدفع باتجاه تأزم المنطقة

*إعادة إنتاج الهيمنة بوسائل عولمية جديدة ومحاولة تحقيق جغرافيا سياسية أكثر قربا من مشروع الشرق الأوسط الجديد.

ثانيا: طبيعة الدور الأمريكي في الثورات العربية

عندما اجتاحت التظاهرات الشعبية أنحاء الوطن العربي في عام 2011، كان العديد من صناع القرار والمحللون الأمريكيون يأملون في أن يكون هذه التحركان بداية لحقبة جديدة في المنطقة فقد وصف الرئيس الأمريكي باراك اوباما الانتفاضات بأنها فرصة تاريخية للولايات المتحدة الامريكية . وأعربت وزيرة الخارجية هيلاري كلنتون عن ثقتها في أن التحولات من شانها أن تسمح لواشنطن للمضي قدما لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام والديمقراطية في الشرق الأوسط.

نشرت مجلة نيويورك تايمز الامريكية في 1 فيفري 2011 تقريرا حول مدرسة وزارة الخارجية للمدونين الثوريين، تناول برامج تدريب المدونين في تعبئة الحراك الشبابي في مصر، وفي ابريل 2011 نشرت نيويورك تايمز تقريرا حول مجموعات من الولايات المتحدة الأمريكية ساعدت على تغذية الانتفاضات العربية من خلال برامج التدريب والتمويل

---

[1] – نفس المرجع، ابناس بجلاوي

[2] – فتحي العفيفي، الحرب على الفوضى الخلاقة : النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة، المستقبل العربي، السنة 34، العدد 39.، 2011،ص153.

والرعاية التي قدمها للنشطاء الديمقراطيين في الوطن العربي خلال السنوات الماضية. [1]

التخوف الأمريكي من أن تسفر الممارسة الديمقراطية نفسها تيارات سياسية ستغير وضع البلدان العربية وخاصة المحورية منها مصر، لهذا كان لابد من اختراق هذه الثورات ولعل مصر هي أحسن مثال على ذلك من حيث تنسيق الولايات المتحدة مع المجلس العسكري ثم المساومة مع الإخوان المسمين، الشيء الذي مكنها من التحكم في عناصر التحول السياسي التي من شانها أن تسير بموكب الثورة وبمسارها بم لا يهدد مصالحها في المنطقة .

هكذا سمح الربيع العربي بتهيئة الأجواء والظروف لقيام شرق أوسط جديد، ولكن بمقاولة وشراكة الإسلاميين تحديدا؛ من هنا بدأ الربط بين الثورات والفوضى الخلاقة، فرغم أن الثورات جاءت خارج الفوضى الخلاقة، إلا أن ما يحدث الآن من إفرازات هذا التحول في البلدان العربية لا يدع مجالا للشك في أن الأيادي الأمريكية والغربية تمسك بخيوط اللعبة السياسية. مصر تحولت إلى ساحة صراع بين الإسلاميين واللبراليين وبين المسلمين والأقباط.

فالعراق هو النموذج الأعلى للفوضى، حكم طائفي ومحاصصة سياسية ستنتهي إلى فيدرالية، من خلال إذكاء نار الفتن الطائفية التي ما فتئت تتحول إلى عملية تفكيك وتفتيت للدولة العراقية وتقسيمها إلى طوائف وأقليات متصارعة. وبنفس المنطق نرى الواقع الليبي بعد التدخل الغربي (عبر الناتو) يسير نحو التفكك والتنافر القبلي الذي يعصف بأمل تحقيق الدولة الوطنية الديمقراطية التي تأتي بديلا عن الديكتاتورية التي حكمت الدولة خلال مرحلة القدافي. [2] فقد تحولت ليبيا إلى دولة المليشيات المسلحة، وتونس تعيش حالة التناقض الصارخ بين نظام حكم يؤسس لحكم "إسلامي" في مجتمع يتميز عن غيره من المجتمعات العربية بأنه أكثر انفتاحا وحداثة.

من جهة أخرى نجد المثال السوري دليل على خضوع الحراك السياسي العربي إلى منطق التوازنات الدولية، [3] إذ أن صمود نظام الأسد أمام غضب الشارع وضغط المعارضة – وهو النظام الذي لا يختلف أحد حول شموليته وبعده عن الممارسات الديمقراطية – ما هو في الحقيقة إلا إقرار للعبة المصالح وللتقديرات الإستراتيجية من حيث موقع سوريا وثقل حلفائها في المنطقة وارتباطها الوثيق بالتيار الشيعي المتمثل في إيران وحزب الله وهو ما يثير التردد لدى الولايات المتحدة والغرب عموما لمدى إدراكهم حقيقة الوضع وصعوبته إذا ما تم التدخل بنفس الصورة التي تدخلوا بها في ليبيا مثلا. فأمن إسرائيل واستقرار الشرق الأوسط يشكل عقبة أمام التدخل في سوريا إلى حد الآن. [i]

في محاولة للتعمق في دراسة الثورات الشعبية العربية ومحاولة ربطها بمؤامرات خارجية، يتبادر لأذهاننا عدة أسئلة: ما هي طبيعة علاقة الجيوش العربية (التونسية والمصرية وغيرها) بوزارة الدفاع الأمريكية؟ وما هو حجم الدعم الأمريكي الذي تتلقاه تلك الجيوش من تسليح وتدريب وتأهيل؟ وماذا كان يفعل قادة وضباط هذه الجيوش في أمريكا عشية الثورة؟ وما هي الصلة بين ما سمي بِ"شباب الفيسبوك" والدوائر الغربية؟ وما

---

(1) – خليدة كعسيس ، الربيع العربي بين الثورة والفوضى، **مجلة المستقبل العربي** ،أراء ومناقشات، ص230.

(2) – مصطفى بكري ، الفوضى الخلاقة أم المدمرة : مصر في مرمى الهدف الأمريكي ، ط1 ، مكتبة الشرق ، القاهرة ، 2005 ، ص 10.

(3) – أسامة على محمد عبد القادر، "مقاربة الثورات العربية والمصالح الأجنبية،: نموذج سوريا والبحرين"، الجامعة اللبنانية، 2013 ، ص68.

قيل عن وجبات الكنتاكي ووائل غنيم في ميدان التحرير؟ والدور الغريب وغير المتوقع من الجيوش العربية التي لم تمارس دورها الوظيفي المعهود في حماية الأنظمة، التي هي أساسا من ركائز المشروع الأمريكي في المنطقة؟ ولماذا وكيف تحولت هذه الجيوش إلى حامي للثورة؟! وهي أسئلة محيرة وتحتاج إجابات، ليس لأنها تفتح شهية أصحاب نظرية المؤامرة ونظرية الفوضى الخلاقة، وتطلق العنان لخيالاتهم ، بل لأنها أسئلة مشروعة، والإجابة عليها تمكننا من فهم الأحداث على نحو صحيح[ii].

الخاتمة:

بذلك يمكن القول أن إيديولوجيا الفوضى الخلاقة لا تنحصر في إشاعة في حد ذاتها بل بكونها أيضا وسيلة وأداة تتمكن الولايات المتحدة عبرها من خلق مسوغات على الأرض تفتح لها سبل التدخل وإملاء مسوغاتها.